«الإصلاح» في الخليج على كل لسان!

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

لقد كانت منطقة الجزيرة العربية تعطي النماذج الوحدوية، رغم اختلافاتها القبلية، فقد وحّدها، بعبقريته اللافته، أولا الملك عبدالعزيز ثم وحدها، بتسامحه وصبره، زايد بن سلطان آل نهيان ثم جاءت وحدة اليمن، شمالاً وجنوباً، لتصبح المثل الثالث... وعلينا أن نحتفظ بها ونحافظ عليها؛ لأن الوحدة لا تأتي هكذا... ولكنها ثمرة كفاح الشعوب.

مسيرة "الإصلاح" في الخليج بدأت، وينقسم بشأنها القادة قسمين، فمنهم من يريد الإصلاح لوجه الإصلاح ومنهم من يريده لأسباب سياسية.

فقادة كالملك عبدالله بن عبدالعزيز، والملك حمد بن عيسى آل خليفة، والشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة من القادة الذين يريدون الإصلاح لوجه الإصلاح، والشيخ خليفة يدرك الجهد الذي يبذله ولي عهده محمد بن زايد.

ومن يرد الإصلاح لوجه الإصلاح، فإنه يفكر في الإنجازات، التي يمكن أن تنعم بها الشعوب، لأن الشعوب وأجيالها في النهاية هي التي ستتلقى نتائج الإصلاح، ولكن الإصلاح أصبح هذه الأيام العملة الرائجة خليجياً، ومن ينكره أو يتخلّ عنه، فإنما ينكر نفسه. صحيح أن هناك جهات "متحفظة" حيال الإصلاح؛ لأنها تجد فيه ما يمسها أو يمس تفكيرها، أو ماضيها الذي بنى فيه الأوطان من خلال "اعتدالها أو واقعيتها".

وقد أسهمت فكرة "الاتحاد" في جمع الصفوف ولمّ الشمل فيما يتعلق بالإصلاح، فالجميع "وحدويون" ولا شك في ذلك، ويمكن تلمس أدلة ذلك الواضحة في مواقف الشيخ خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين، فمن يراجع تصريحاته يجده "إصلاحياً"، ولا تمر مناسبة دون أن يشيد بـ"إصلاحية" الملك حمد بن عيسى، رغم تحفظاته السابقة ينطبق ذلك على الكثيرين في الخليج.

فقد التزم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الخط "الإصلاحي" رغم أن السلطنة كانت تتحفظ تجاه أي "تغيير"، وبلا شك فإن خطة "التنمية" التي حققها السلطان في عمان قد خلقت أجيالاً واعية تتحسس حقوقها، فأصبح السلطان يستجيب لمطالبها المعقولة.

وفي قطر أثبت الأمير السابق حمد بن خليفة أن "الانقلاب" الذي قام به ضد والده، لم يكن بقصد "الانقلاب" إنما كان القصد، إصلاح البلد، وجاء تنازله لابنه تأكيداً لذلك، وخلق "الحكم الجديد" في قطر جواً من الانتعاش، ليس في قطر وحدها إنما في الخليج كله.

وقد ظلت دولة الكويت طوال هذه السنين، ومنذ الاستقلال، نموذجاً يحتذى، وهو نموذج أعطى الجميع، وكلهم منتجون للنفط، كيف يمكن تحويله إلى حضارة، وظلت الكويت ملجأ للإصلاح ولكل المصلحين، كما رسمت خطة للتنمية طبقتها في أنحاء الخليج والمناطق المحيطة بها.

هكذا نجد أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي التي ستجتمع قريباً في الرياض بقمتها الاستثنائية، وتناقش فكرة "الاتحاد" التي طرحها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، قد مشت في طريق الإصلاح الذي يمكن أن يقرب فيما بينها، ولا فرق بين النوعين من القادة، فالذي يريد الإصلاح لوجه الإصلاح، والذي يريده لأسباب سياسية يتفقان جميعاً حول الإصلاح كواقع مهما كانت أسبابه.

والنموذج الأوربي يمكن أن يحتذى، فكل دولة قد احتفظت بمؤسساتها، ولها سياستها الخاصة بها، لكنها ضمن "الوحدة الأوروبية". كيف أمكن تحقيق ذلك؟

لقد أدركت الدول الأوروبية أمام التجمعات الكبرى في العالم أنها قبل كل شيء "أوروبية" ولا مندوحة لها عن ذلك، وعلى دول الخليج أن تدرك أنها خليجية، ورغم صغر حجمها فإنها إذا اتحدت تصبح قوة لا يستهان بها.

لقد كانت منطقة الجزيرة العربية تعطي النماذج الوحدوية، رغم اختلافاتها القبلية، فقد وحّدها، بعبقريته اللافته، أولاً الملك عبدالعزيز ثم وحدها، بتسامحه وصبره، زايد بن سلطان آل نهيان ثم جاءت وحدة اليمن، شمالاً وجنوباً، لتصبح المثل الثالث... وعلينا أن نحتفظ بها ونحافظ عليها؛ لأن الوحدة لا تأتي هكذا... ولكنها ثمرة كفاح الشعوب.

* أكاديمي ومفكر من البحرين

من ملامح المجلس المرتقب!

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

خفَّت إلى حد كبير لهجة استهداف رئيس مجلس الوزراء باعتبار أن المشكلة في نهج الحكومة ورموزها، ولكن يبدو أن التسويق لهذا السيناريو قد فشل إما بناء على أوامر محددة وإما لقناعة المعارضة الجديدة بأن الأغلبية البرلمانية حسمت لمصلحة الشيخ جابر، ولهذا جاء البديل عبر مناوشات جانبية علّ وعسى يحدث تعديل وزاري ويدخل نواب في الحكومة لإسقاطها من الداخل.

حالة الاستنفار في صفوف بعض أعضاء مجلس الأمة والتهديد باستقبال أعمال البرلمان الجديد بجملة من الاستجوابات ليست مستغربة في ظل ضياع البوصلة السياسية في الدولة منذ سنوات عدة، بحيث تحولنا إلى دويلات داخل دولة لم يعد لها ملامح واضحة أو إدارة مركزية قادرة على بسط تطبيقات السيادة والحاكمية فيها.

وأفضل دليل على هذا السياق نماذج نواب المعارضة اليوم أو من يمكن وصفهم بالمؤزمين الجدد، ونوعية القضايا المطروحة للاستجوابات، وأخيراً الوزراء المستهدفون بالمساءلة، فعلى صعيد الأعضاء الرافعين للواء المعارضة والمحاسبة نجد أنهم من المصنفين حتى النخاع بالحكوميين، بل إن وصولهم إلى المجلس كان بدعم حكومي عبر انتخابات متتالية، وكانوا الجنود المجندة للدفاع عن الحكومة في الاستجوابات التي شهدها مجلس الأمة خلال فصول تشريعية عدة وبمرافعات نشمية كانت تعكس حجم الولاء ورد الجميل لأصحابه، حتى بانت فضيحة الأرصدة المليونية عام 2011، وكان من بين أبطالها من يتوعدون الحكومة اليوم!

أما مواضيع الاستجواب وتوقيتها فلا تخرج عن سياق مثيلاتها القديمة، التي وصفها مستجوبو اليوم بالشخصانية والسطحية وعدم إعطاء الحكومة فرصة للعمل واستغلال العاطفة الدينية، كما هي الحال بالنسبة إلى قضية "المقاهي المختلطة"، أو تعيين شخص عراقي، أو نقل موظفين إلى مكاتب الوزراء، وهي من صلب اختصاصاتهم الإدارية والإشرافية.

وبخصوص الوزراء المستهدفين فنجد أنهم إما من "الربع"، حيث "القومات والقعدات والطبخات"، وإما ممن فتحوا أبواباً جريئة على أمل تنظيف بعض الدهاليز والمخازن الممتلئة بالأوساخ المتراكمة فيها، ومن باب فاقد الشيء لا يعطيه، فلن تكون مصداقية بعض النواب الذين تدور عليهم الكثير من علامات الاستفهام جديرة بتولي مهمة المحاسبة والمراقبة وإن حملت في طياتها بعض المخالفات الحقيقية.

تزامناً مع هذه التهديدات خفَّت إلى حد كبير لهجة استهداف رئيس مجلس الوزراء باعتبار أن المشكلة في نهج الحكومة ورموزها، ولكن يبدو أن التسويق لهذا السيناريو قد فشل إما بناء على أوامر محددة وإما لقناعة المعارضة الجديدة بأن الأغلبية البرلمانية حسمت لمصلحة الشيخ جابر المبارك، ولهذا جاء البديل عبر هذه المناوشات الجانبية لعل وعسى يكون هناك تعديل وزاري ويدخل بعض النواب في الحكومة لإسقاطها من الداخل أو على الأقل لاستعادة السيطرة على بعض القطاعات التي خرجت من دائرة نفوذ المعازيب السابقين!

العلاج في الخارج يحتاج علاجاً

أ. د. فيصل الشريفي
Faisal.alsharifi@hotmail.com

في البداية أتقدم من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وشعب الكويت الكريم والأمتين العربية والإسلامية بخالص التهاني والتبريكات بمناسبة عيد الأضحى المبارك، أعاده الله علينا وعليكم بالخير والرحمة، سائلين المولى عز وجل أن ينعم على شعوبها بنعمة الأمن والأمان.

لقد عانى ملف العلاج في الخارج التخمة السياسية على الرغم من أهمية وجوده في المنظومة الصحية التي كفلها الدستور الكويتي من خلال إلزام الحكومة إيجاد كل الفرص العلاجية للمواطنين.

وصلتني دراسة من الدكتور مهدي الفضلي تدور حول تشخيص الوضع الحالي لإدارة العلاج وكيفية إعادة ثقة المواطن بخدمات وزارة الصحة عبر توحيد لائحة العلاج بالخارج لكل قطاعات الدولة (الصحة والداخلية والدفاع)، وبالتالي تحقيق مبدأ العدل والمساواة بين جميع المواطنين.

هذه الدراسة أتمنى على وزارة الصحة مناقشتها مع صاحب العلاقة وعرضها على مجلس الوكلاء لمعرفة مدى الاستفادة منها خصوصاً أنها جاءت من إداري وطبيب وأكاديمي حاول أن يضع صورة كاملة لمعالجة الإجراءات الطويلة والمعقدة للائحة العلاج في الخارج.

لا يخفى على أحد أن العلاج في الخارج لم يحقق المطلوب منه صحياً، حيث ظل أحد أبواب المساومات السياسية، ومن هنا تأتي أهمية إعادة تنظيمه ووضعه ضمن مكانه الصحيح في منظومة التكامل الصحي؛ مما سيسهم في إعادة الثقة بوزارة الصحة وسيعيد صورتها التي فقدتها.

لقد راعت الدراسة مجموعة من الحلول الآنية والمستقبلية من خلال ربط آلي يمكّن الإدارة من متابعة الوضع الصحي للمريض ومراقبة عمل المكاتب الصحية إدارياً ومالياً، كما تضمنت تصنيف الحالات المرضية حسب درجة الضرورة، وأيضاً ركزت الدراسة على أهمية إصدار لائحة تنظيمية تحصر أنواع الأمراض التي تستحق السفر ودرجة خطورتها ومدة العلاج اللازمة، والبلد الذي من المنتظر أن يتلقى المريض العلاج فيه.

كما أن هذا الملف لم يخل من التجاوزات المالية التي كانت وما زالت محور اهتمام النواب، ومثاراً للأسئلة والمساءلة البرلمانية، وعليه جاءت الدراسة بطرق مراقبة آليات الصرف عبر تمكين إدارة العلاج بالخارج من متابعة إجراءات الصرف والكيفية التي توجه فيها مع ربطها بالموازنة التقديرية لتكلفة العلاج التي وضعتها الوزارة بناء على نوع العلاج ومدته.

الدراسة أيضاً أكدت وجود قصور إداري في إدارة العلاج بالخارج بسبب غياب الوصف الوظيفي، مما يترتب عليه بطء الإجراءات وعدم القدرة على تحديد المعني بذلك.

من الأمور التي تعرضت لها الدراسة توفير أفضل الفرص العلاجية للمرضى، وذلك من خلال التعاون مع المستشفيات ذات السمعة العالمية لتمكين تدريب الكوادر الوطنية في تلك المراكز الطبية وإكسابهم الخبرة الميدانية التي ستسهم في المستقبل في الاعتماد على العلاج في الداخل.

هذه الدراسة ناقشت بمهنية الكثير من سلبيات عمل الإدارة بشكل موضوعي، وجاءت من حرص صاحبها لوضع بعض الحلول الوجيهة التي لو طبقت لسدت باباً ظل مفتوحاً لسنوات للتكسب السياسي الذي طغى على الهدف النبيل الذي أنشئ من أجله.

ودمتم سالمين.

«تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن».

ما الحل؟

د. محمد لطفي
mmlotfy56@gmail.com

لا يمكن أن نكتفي برصد الواقع وتحليله دون محاولة تقديم حلول، وبالتأكيد لن يرضي الحل الجميع وسيرفضه البعض ولكن إذا لم يكن البحث عن حلول أولى مهام الكاتب فلا قيمة لما يكتب ويقول، وقبل الحديث عن الحل هناك مجموعة من الحقائق لا يمكن تجاهلها أو إنكارها:

* الوضع الحالي في مصر لا يرضي أحداً ولا يحقق طموحات المصريين وآمالهم بعد يناير 2011 ويصيبهم بالأسى والحسرة.
* لم يستطع الانقلابيون إقناع دعاة الشرعية بصواب موقفهم كما أنهم يفقدون حماس المؤيدين وأعدادهم يوماً بعد آخر، وعلى الجانب الآخر كذلك لم ينجح دعاة الشرعية في إقناع الانقلابيين بإمكانية عودتها ويرونها مستحيلة كما تزداد أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين بينهم.
* الأغلبية التي يزعمها كلا الطرفين غير مؤكدة ولا محسومة.
* لم يعد الخلاف "ثورة أم انقلاب؟"، بل اتسع ليشمل ما هو أكبر حكم مدني أم عسكري؟
* الوضع الاقتصادي المصري يزداد سوءاً ومعاناة المواطن البسيط أكبر من أن يحتملها ومشاكله الحياتية اليومية لا تنتهي. (هنا الخطر الأكبر فالانفجار قادم).
* الحل الأمني واستخدام القوة المفرطة (الغبية أحياناً) لم يجدِ نفعاً وأدى إلى المزيد من الانشقاق والخلاف والمزيد من الضحايا مما يؤدي إلى زيادة حده الرفض والتشنج والرغبة في الثأر.
* العمليات الإرهابية في سيناء (رغم كل ما تم) لم تتوقف، تقل حيناً وتزداد حيناً، ولم ينجح كل ما قدمه الإعلام في تبرير ما يحدث داخل القاهرة بأنه وسيلة للقضاء على ما يحدث في سيناء. إذا كان هذا هو الوضع على الأرض كما يقولون فما الحل؟ يبدو الأمر صعبا، ولكن الصعوبة ليست في الحل، بل في تجرد الجميع من أحلامهم وطموحاتهم الشخصية ومصالحهم الذاتية وتقديم مصلحة الوطن والمواطن على أي شيء آخر، فالوطن باق والأفراد زائلون مهما كانوا عظماء أو بسطاء، مهما كان موقعهمً حكاماً ومحكومين أو قادة وأفراداً، فالكل زائل وستبقى مصر عزيزة كريمة إن شاء الله.

تقول الديمقراطيات والدساتير في كل دول العالم إن السيادة والحكم للشعب، فهل لنا أن نعود إلى الشعب مرة أخرى؟ نعم الحل في العودة الحقيقية للشعب كله بأسلوب ديمقراطي سليم من خلال الاستفتاء.

الشعب كله وليس كما يقول الإعلام الغبي "إنتو شعب وإحنا شعب". ويبقى السؤال متى؟ وكيف؟ .. اليوم قبل الغد والغد قبل الأسبوع القادم؛ لتنتهي تلك الحلقة المفرغة من الأزمات والقتل والتصعيد. ولكن كيف؟ وهذا الجزء الصعب من السؤال... فللأسف لا يمكن الاطمئنان إلى من يحكمون الآن في إجراء استفتاء ما فلا يمكن الوثوق بمن قتل وحرق وقطع أوصال المصريين واعتقلهم أن يكون أميناً ونزيهاً، فمن الضروري أن يطمئن جميع المصريين إلى نزاهة الاستفتاء وحياديته ليكون هناك اقتناع والتزام وإذعان كامل لنتيجة الاستفتاء مهما كانت ولن يتم هذا، (وأقولها بكل أسى وحزن) بدون إشراف دولي كامل تنظيماً ومراقبة وفرزاً ومراجعة وإعلاناً للنتائج وليحمل الاستفتاء سؤالاً واحداً: هل توافق على عودة الشرعية؟ ولا داعي للتلاعب بالألفاظ والمفردات والحديث بأن الشرعية- مثلاً- لم تذهب لتعود أو أن الوضع الحالي شرعي، فكل ذلك لا طائل منه ولن يغير شيئاً. فإما استفتاء حقيقي للشعب كله بلا استثناء ولا إقصاء لأحد، وإما الاستمرار في هذا المسلسل المكسيكي من العنف والرفض، فللأسف أصبح في كل بيت مصري شهيد- من الجانبين- وفي صدر كل مصري نار مؤججة للثأر قد ينجح الاستفتاء، والاستفتاء فقط في إخمادها، فهل يستجيب العقلاء من الحكام؟ أم لم يعد هناك عقلاء بينهم؟!

وإلى مقال آخر إن كان للحرية متسع.

كيفن جنون *

حل المشاكل في عصر «الأنثروبوسين»

PROJECT SYNDICATE

ربما يكون التعامل مع عصر الأنثروبوسين بشكل فعال وبشكل أخلاقي من أكثر التحديات صعوبة التي تواجه الإنسان الحديث، كما أن التغلب عليه يحتاج إلى مقاربة أكثر ذكاءً تتعلق باتخاذ القرارات الاستراتيجية وفهم أشمل للابتكار... لقد حان الوقت إلى أن نرتقي إلى مستوى التحدي.

خذ نفساً عميقاً واستمتع به للحظات وفكر في هذا الأمر: لم يتنفس أي من أسلافنا أي أسلاف الإنسان الحديث مثله وكما تجري الأمور حاليا فلن يتنفسه أي من ذريتنا.

منذ أن بدأت الثورة الصناعية غيَّر النشاط البشري بشكل كبير تركيبة الغلاف الجوي، فمستويات ثاني أكسيد الكربون اليوم أعلى مقارنة بأي وقت مضى خلال الثمانين ألف سنة المنصرمة على أقل تقدير، وقد تضاعفت كمية النيتروجين والكبريت التي تنتشر من خلال النظام الأرضي، وكذلك فقد طرأت تغير بمعدل غير مسبوق على درجة الحموضة في المحيط حيث لم تشهد الكائنات العضوية البحرية مثل هذه المستويات من الحموضة منذ 20 مليون سنة.

من الواضح أن البشر- الذين يحتلون الآن حوالي 40% من المساحة الأرضية الخالية من الجليد في الكوكب- يشكلون العديد من العمليات الأساسية للكوكب وطبقاً للحائز جائزة نوبل بول كروتزين، فإن هذا التحول هو عميق لدرجة أنه يشكل بداية لعصر جديد، وهو عصر "الأنثروبوسين".

بينما يعتقد بعض العلماء أن عصر "الأنثروبوسين" بدأ فعليا عندما بدأ البشر بالزراعة وتدجين الحيوانات، هناك آخرون (ومن بينهم أنا) يعتقدون أن هذه التطور هو أكثر حداثة، لكن بغض النظر متى بدأ عصر "الأنثروبوسين" فإن من الواضح أن تأثير البشرية على الكوكب زاد بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

يبدو أن العالم قد وصل إلى نقطة تحول في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، حيث إن العوامل التي تزيد من تأثير البشر على الكوكب مثل السكان والناتج المحلي الإجمالي واستخدام الأسمدة وانتشار الهواتف واستهلاك الورق بدأت تتزايد بشكل سريع، وفي هذه الفترة التي أطلق عليها العالم ويل ستيفن اسم "التسارع الكبير" أصبح البشر أكثر عدداً وأكثر تواصلاً مع وجود استهلاك عالٍ لدرجة أن البشر أصبحوا قوة عالمية رئيسة.

لقد خلص العلماء في دراسة أجريت سنة 2009 إلى نتيجة مفادها أنه بتجاوز أي من الحدود التسعة للكوكب وهي: التغير المناخي، وخسارة التنوع البيئي، والاخلال بدورة النيتروجين، ودورة الفسفور، واستخدام الأراضي، واستخلاص الماء العذب، وحموضة المحيطات، واستنفاد الأوزون، وتحميل الهباء الجوي ضمن الغلاف الجوي والتلوث الكيماوي، فإن البشر سوف يزيدون من خطر تغيير نظام الأرض بشكل أساسي، وإذا أخذنا بالاعتبار أن هذه الحدود مترابطة فإن استمرار التوجه فيما يتعلق بأي من الحدود، خصوصاً بالمعدل الحالي سيأخذ البيئة إلى حالة غير معروفة مما قد يتسبب في ضرر خطير بالأنظمة التي يرتكز عليها بقاء الجنس البشري.

حتى نستوعب التحديات الفريدة لعصر "الأنثروبوسين" يحتاج البشر إلى مقاربة جديدة فيما يتعلق بالإدارة واتخاذ القرارات الاستراتيجية. إن تطوير استراتيجيات ناجحة يحتاج إلى التخلي عن الافتراضات الراسخة منذ فترة طويلة والتي كانت فعالة في الماضي والتي أصبحت خرافات تأتي بنتائج عكسية اليوم.

ولعل إحدى هذه الخرافات أن أفضل طريقة لمعالجة مشكلة ما في زمن ما هي عن طريق حلول مباشرة ذات أهداف محددة، وبينما يمكن أن تكون لهذه المقاربة إغراءاتها فإنها غير كافية للتعامل مع معظم القضايا الملحة اليوم، فعلى سبيل المثال إنتاج الأغذية الصحية وتوصيلها بشكل مستمر لما يزيد على 9 مليارات إنسان بحلول منتصف القرن ينطوي على أبعاد سوف تؤثر في استهلاك المياه والطاقة وتطوير الزراعة واستخدام الأراضي ودورات النيتروجين والفسفور وحموضة المحيطات ناهيك عن خسارة التنوع البيئي من خلال صيد الأسماك الزائد على الحد على سبيل المثال.

إذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار، فإن المقاربة الضيقة للثورة الخضراء والتي تركز على الإنتاج لن تستطيع التغلب على انعدام الأمن الغذائي في المستقبل، حتى لو أنها أنتجت زيادات مثيرة للإعجاب للإنتاج في الماضي. إن العالم بحاجة إلى استراتيجية مبتكرة وشاملة تستهدف تحسين كامل النظام الغذائي إلى أبعد قدر ممكن- فعلى سبيل المثال تحسين استخدام الأسمدة والمياه ونقل الغذاء وتخزينه والتحقق من إمكانية حصول الجميع على التغذية الكافية والتي يمكن تحمل كلفتها وتغيير العادات الغذائية للمجتمعات من أجل أن تتضمن أطعمة لا تعتمد بشكل مكثف على الموارد.

وتبدو المتاعب والاضطرابات لأن التعقيد يمكن أن يكون سائدا إلى حد بعيد، وعليه عادة ما يفضل الناس تفكيك الأنظمة المعقدة لتصبح مكونات منفردة خالية من التعقيد، وبدلاً من النظر في إمكانية القضاء على الفقر وتجنب الاحتباس الحراري العالمي جنباً إلى جنب وتطوير استراتيجيات يمكن تطبيقها بشكل متبادل من أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن الحلول المقترحة تركز على عنصر ما بحد ذاته مما يقوض فعاليتها.

بالطبع إن التعامل مع القضايا المترابطة بشكل متزامن ينطوي أيضاً على تحديات، فمثلاً لا يوجد شخص واحد أو مجموعة واحدة لديهم معرفة أو خبرة كافية من أجل إيجاد حل فوري لجميع المشاكل التي تؤثر في نظام معقد. لكن المجتمع بشكل عام بما في ذلك الحكومات والشركات والباحثون والفلاسفة ورجال الدين حتى الشعراء والفنانون يمكن أن يصمموا استراتيجيات شاملة وكلية. وسوف يعتمد النجاح على رغبة المشاركين في التعاون والتزامهم بتفضيل البراهين على الأيديولوجية، وهكذا فالتحدي الحقيقي يتمثل بتعبئة مثل هذا المجتمع الشامل، وهو أمر أثبت القادة العالميون أنهم غير بارعين في تحقيقه.

ويتمل التحدي الثاني الرئيس في أن الموارد محدودة مما يعني أن من المستحيل حل جميع مشاكل العالم فوراً، وفي هذا السياق فإن القدرة على تحديد الأولويات بشكل فعال لهو أمر ضروري، ولكن بدلاً من إعطاء الأولوية لمشكلة على حساب الأخرى، فإن الأولوية القصوى يجب أن تعطى للمرونة فيما يتعلق بجميع الأنظمة العالمية. إن الآليات التي تستهدف حل مشكلة في نظام ما يجب ألا تكون على حساب مرونة نظام آخر.

التحدي الآخر يتجسد في تصميم معايير جديدة لاستبدال الناتج المحلي الإجمالي كمقياس رئيس لحالة الرفاه عند البشر حتى سايمون كوزنيتس، وهو المخطط الرئيس لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، يقر بأن هذا المفهوم لا يأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل التي تؤثر في حالة الرفاهية عند البشر. لقد ذكر سايمون أنه يجب استخدام هذا المفهوم فقط مع بعض التحفظات، فالناتج المحلي الإجمالي في عصر الأنثروبوسين يجب أن يكون جزءاً من مجموعة من المقاييس المستخدمة في تقييم رأس المال الاقتصادي والطبيعي والاجتماعي أي قيمة البضائع والسلع والخدمات التي تم إنتاجها بالإضافة إلى وضع الأنظمة البيئية والتركيبة الاجتماعية التي يرتكز عليها مثل هذا الإنتاج.

ربما يكون التعامل مع عصر الأنثروبوسين بشكل فعال وبشكل أخلاقي من أكثر التحديات صعوبة التي تواجه الإنسان الحديث، كما أن التغلب عليه يحتاج إلى مقاربة أكثر ذكاءً تتعلق باتخاذ القرارات الاستراتيجية وفهم أشمل للابتكار... لقد حان الوقت إلى أن نرتقي إلى مستوى التحدي.

* مدير الأمانة العامة السويدية لعلوم أنظمة الأرض البيئية وأستاذ الأرصاد الجوية في دائرة العلوم البيئية التطبيقية في جامعة أستوكهولم.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»